

Distr.: General  
29 October 2008  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني بالمساعدة التقنية  
فيينا، ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*  
تنفيذ الولاية المسندة إلى المؤتمر بشأن المساعدة التقنية

## الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية

ورقة معلومات خلفية من إعداد الأمانة\*\*

### المحتويات

الصفحة

|    |       |  |
|----|-------|--|
| ٢  | ..... | أولاً- مقدمة   |
| ٣  | ..... | ثانياً- تقارير التقييم الذاتي المقدمة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨                                       |
| ٦  | ..... | ثالثاً- الاحتياجات من المساعدة التقنية من أجل تنفيذ مواد مختارة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .. |
| ٧  | ..... | ألف- التدابير الوقائية   |
| ١١ | ..... | باء- التجريم وإنفاذ القانون  |
| ١٨ | ..... | جيم- استرداد الموجودات   |
| ٢٦ | ..... | رابعاً- الاحتياجات العالمية من المساعدة التقنية  |

\* CAC/COSP/WG.3/2008/1.

\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب ضرورة انتظار توفر معلومات إضافية ذات صلة.

011208 V.08-57761 (A)



## أولاً - مقدمة

١ - قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٥/١ أن ينشئ فريقاً عاماً حكومياً دولياً مؤقتاً مفتوح العضوية لكي يسدي له المشورة ويساعده في تنفيذ ولايته بشأن المساعدة التقنية. وقد أنشئ الفريق العامل وفقاً للمادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(١)</sup>

٢ - وفي القرار نفسه، قرّر المؤتمر أيضاً أن يؤدي الفريق العامل المهام التالية:

(أ) استعراض الاحتياجات من المساعدة التقنية بغية مساعدة المؤتمر على أساس المعلومات التي تقدمها الدول إلى المؤتمر؛

(ب) توفير الإرشاد بشأن الأولويات، استناداً إلى البرامج التي يوافق عليها المؤتمر وإلى توجيهاته؛

(ج) النظر في المعلومات المجمعة بواسطة القائمة المرجعية للتقييم الذاتي التي يقرها المؤتمر؛

(د) النظر فيما هو ملائم ومتوافر وذو صلة بالمجالات المشمولة بالاتفاقية من معلومات عن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة والدول، بما في ذلك الممارسات الناجحة، وكذلك عن مشاريع الدول وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأوليائها؛

(هـ) تشجيع تنسيق المساعدة التقنية من أجل تفادي الازدواج.

٣ - وقرّر المؤتمر في قراره ٢/١ أن تُستعمل قائمة مرجعية للتقييم الذاتي كأداة لتيسير تقديم المعلومات عن تنفيذ الاتفاقية وطلب إلى الأمانة أن تعتمد، إلى جمع وتحليل المعلومات المقدّمة من الدول الأطراف والدول الموقعة وأن تشرك المؤتمر والأفرقة العاملة الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المعنية في تلك المعلومات وذلك التحليل

٤ - وطلب المؤتمر، في قراره ١/٢، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل مساعدة الأطراف، عندما تطلب ذلك، في جهودها الرامية إلى جمع وتوفير المعلومات المطلوبة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأن يحلل المعلومات المجموعة ويقدم تقريراً بشأنها إلى المؤتمر في دورته الثالثة.

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، العدد ٤٢١٤٦.

- ٥- وطلب المؤتمر في قراره ٤/٢، إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية أن يواصل عمله وأن يعقد اجتماعين بين الدورتين على الأقل قبل دورة المؤتمر الثالثة.
- ٦- وتتضمن ورقة المعلومات الخلفية هذه معلومات محدّثة عن امتثال الدول لمواد مختارة من الاتفاقية وتوفر، حيث بلّغ عن الامتثال الجزئي أو عن عدم الامتثال، نظرة عامة عن أنواع المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.
- ٧- وإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الورقة تحديثا للمعلومات المتعلقة بالامتثال والاحتياجات من المساعدة التقنية التي قدمتها الأمانة إلى المؤتمر في دورته الثانية. وقد أعدّ التحديث على أساس المعلومات التي قدمتها ٤٤ دولة طرفا قبل ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (CAC/COSP/2008/2 والإضافة Add.1) وتقارير التقييم الذاتي التي قدمتها ٥٦ دولة طرفا قبل ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- ٨- وتشمل هذه الورقة فترة الإبلاغ من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهي توفر إحصاءات محدّثة وتحليلا لاتجاهات معدلات امتثال الدول لمواد مختارة من الاتفاقية وللاحتياجات من المساعدة التقنية استنادا إلى تقارير التقييم الذاتي التي قدمتها ٦٦ دولة طرفا إلى الأمانة.
- ٩- وقد أدّى استعمال أداة جمع معلومات حاسوبية كالقائمة المرجعية للتقييم الذاتي إلى جعل إعداد تقرري يسهل على القارئ تناوله ويستخدم الأشكال.
- ١٠- ولا يجسّد تحليل الاتجاهات، الذي استفاد أيضا من دعم التكنولوجيا الحديثة، التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية من قبل ٤٤ دولة طرفا قدمت تقارير التقييم الذاتي الخاصة بها قبل ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وهو يجسّد، بدلا من ذلك، الاختلافات في معدلات الامتثال والاحتياجات من المساعدة التقنية عن طريق إدراج المعلومات التي قدمتها ٢٢ دولة طرفا بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في التحليل.

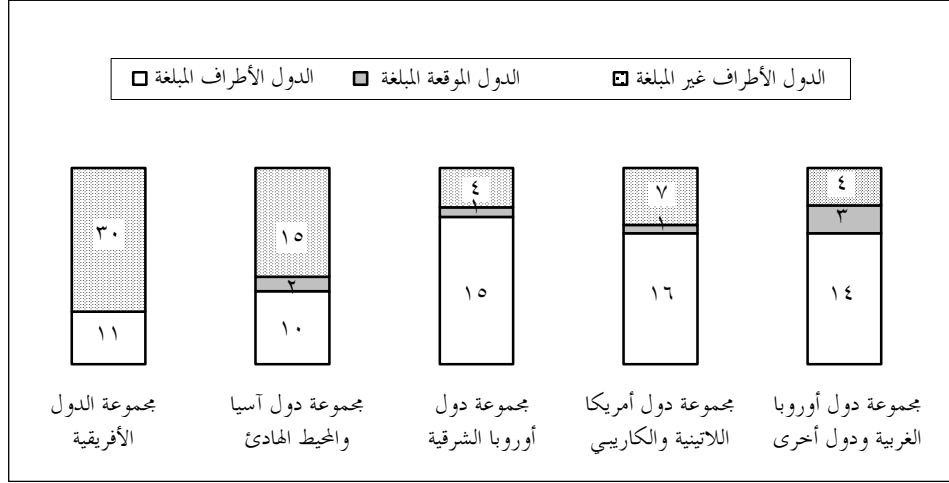
## ثانيا- تقارير التقييم الذاتي المقدمة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

- ١١- كانت ٦٦ دولة طرفا من أصل ١٢٦ دولة قد قدمت، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تقارير تقييم ذاتي عن تنفيذها للاتفاقية بحيث بلغ معدل الإجابة ٥٢ في المائة. وقدمت سبع دول موقعة أيضا تقارير عن جهودها لتنفيذ الاتفاقية. وترد نظرة عامة

عن معدل الإجابة بحسب المجموعة الإقليمية في الشكل ١ بينما ترد الاختلافات في المعدل على مدى فترة الإبلاغ في الشكل ٢.

الشكل ١

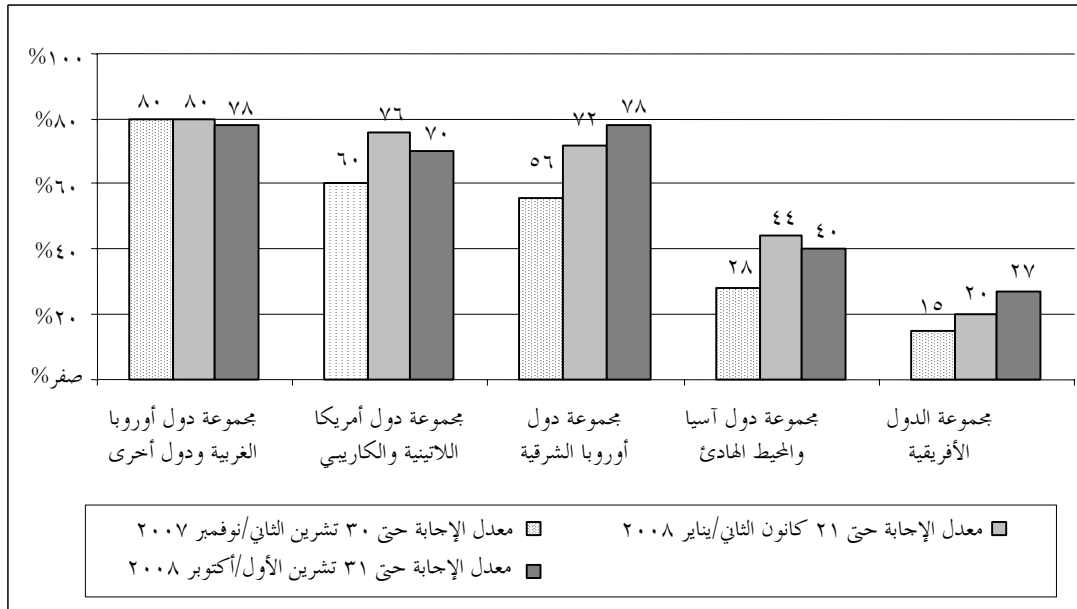
الإبلاغ من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها، بحسب المنطقة



الشكل ٢

الاختلافات في معدلات الإجابة، بحسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)



### مجموعة الدول الأفريقية

١٢ - قدمت الدول الأطراف الـ ١١ التالية من مجموعة الدول الأفريقية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: أنغولا، بوركينا فاسو، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، مصر، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا.

١٣ - ولم تقدم الدول الأطراف الـ ٣٠ التالية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوروندي، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيراليون، سيشيل، غابون، غانا، غينيا-بيساو، الكاميرون، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، المغرب، ملاوي، موزامبيق، النيجر.

### مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ

١٤ - قدمت الدول الأطراف الـ ١٠ التالية من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: الأردن، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، الصين، طاجيكستان، الفلبين، فيجي، فيرغيزستان، اليمن. وقدمت بروني دار السلام وبوتان تقريرهما بوصفهما دولتين موقعتين.

١٥ - ولم تقدم الدول الأطراف الـ ١٥ التالية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، بابوا غينيا الجديدة، تركمانستان، جمهورية كوريا، سري لانكا، العراق، قطر، كازاخستان، كمبوديا، الكويت، مالي، ملديف، منغوليا.

### مجموعة دول أوروبا الشرقية

١٦ - قدمت الدول الأطراف الـ ١٥ التالية من مجموعة دول أوروبا الشرقية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، رومانيا، سلوفاكيا، صربيا، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا. وقدمت الجمهورية التشيكية تقريراً بوصفها دولة موقعة.

١٧- ولم تقدم الدول الأطراف الأربعة التالية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية، ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مولدوفا،<sup>(٢)</sup> سلوفينيا.

### مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية

١٨- قدمت الدول الأطراف الـ١٦ التالية من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك.

١٩- ولم تقدم الدول الأطراف السبعة التالية تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: أنتيغوا وبربودا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، غيانا، نيكاراغوا، هندوراس.

### مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى

٢٠- قدمت الدول الأطراف الـ١٤ التالية من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى تقارير عن تنفيذها للاتفاقية: إسبانيا، البرتغال، تركيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. وقدمت ألمانيا وإيطاليا وسويسرا تقارير بوصفها دولاً موقّعة.

٢١- ولم تقدم الدول الأربعة التالية تقارير عن تنفيذ الاتفاقية: أستراليا، بلجيكا، الدانمرك، لكسمبرغ.

## ثالثاً- الاحتياجات من المساعدة التقنية من أجل تنفيذ مواد مختارة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٢٢- طلبت ٦٨ في المائة من الدول الأطراف الـ٦٦ مساعدة تقنية من أجل تنفيذ مواد مختارة من الاتفاقية، بينما لم تطلب ذلك ٣٢ في المائة من الدول الأطراف.

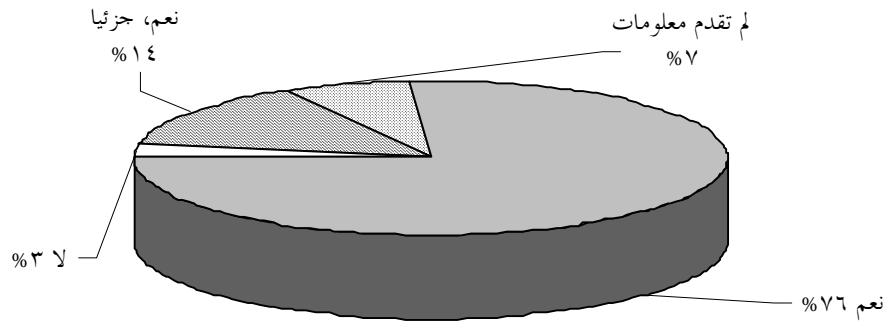
(2) منذ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حل اسم "جمهورية مولدوفا" محل الاسم المختصر "مولدوفا" في قائمة الأسماء المستخدمة في الأمم المتحدة.

## ألف - التدابير الوقائية (الفصل الثاني من الاتفاقية)

٢٣ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٧٦ في المائة من الدول الأطراف المبلّغة قد نفذت جميع أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية، بينما أبلغت ١٤ في المائة عن امتثالها جزئياً لها. ولم تقدم ٧ في المائة من الدول الأطراف المبلّغة أي معلومات عن المسألة وأبلغت ٣ في المائة عن عدم امتثالها للفصل الثاني (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

نسبة الدول التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للفصل الثاني من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها له ونسبة الدول التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)

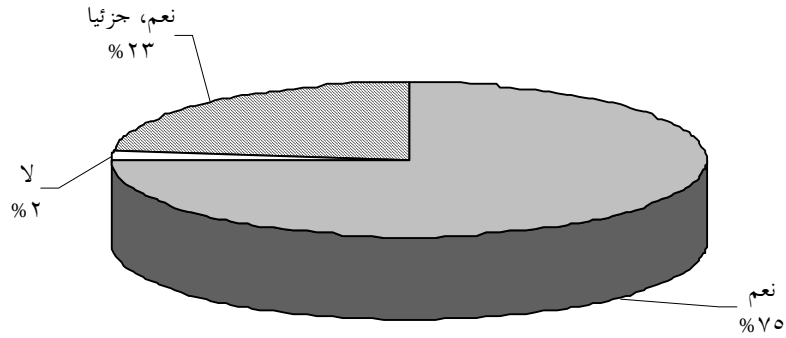


## ١ - سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٥)

٢٤ - انخفضت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بامتثالها الكامل للمادة ٥ من ٧٨ في المائة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ٧٥ في المائة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بينما أفادت ٢ في المائة من الدول الأطراف التي قدمت تقارير بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بأنها لم تتمثل لتلك المادة (الشكل ٤).

## الشكل ٤

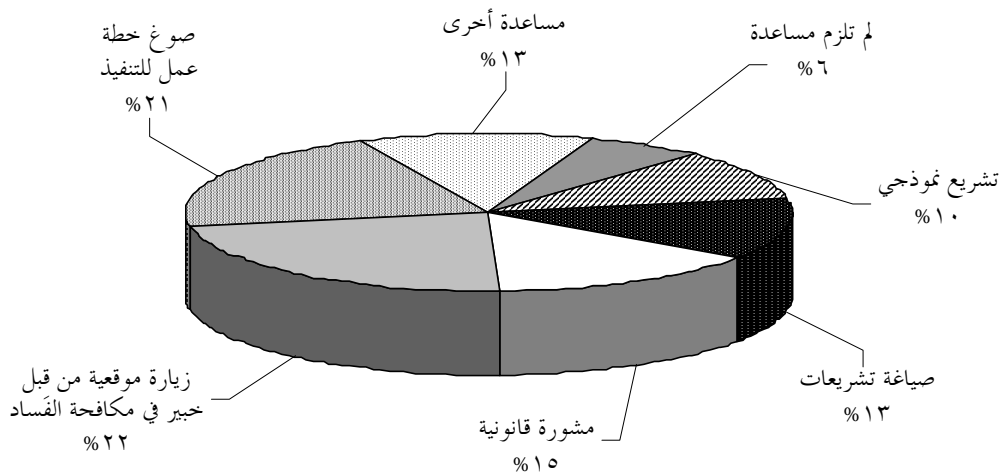
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها  
(بالنسبة المئوية)



٢٥- وبينما كان النوع الغالب من المساعدة التقنية التي طلبت، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، من أجل تنفيذ المادة ٥ هو صوغ خطة عمل للتنفيذ، كان أكثر أنواع المساعدة المطلوبة، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، هو الزيارة الموقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (انظر الشكل ٥). وخلال تلك الفترة، انخفضت نسبة الدول الأطراف التي لم تطلب أي مساعدة من ١٣ في المائة إلى ٦ في المائة.

## الشكل ٥

أنواع المساعدة التقنية التي تحتاج إليها ١٦ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

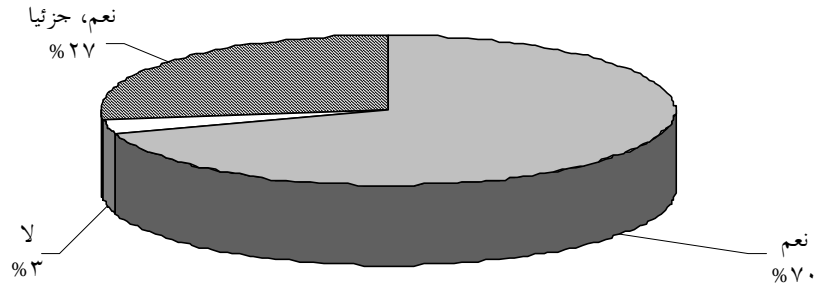


## ٢- هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٦)

٢٦- سُجل ارتفاع كبير في الامتثال فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٦. فبينما كانت ٦٠ في المائة من الدول الأطراف المبلغة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قد أبلغت عن تنفيذها الكامل لتلك المادة، ارتفع معدّل الامتثال، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى ٧٠ في المائة. وانخفضت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة من ٤٠ في المائة إلى ٢٧ في المائة (انظر الشكل ٦).

الشكل ٦

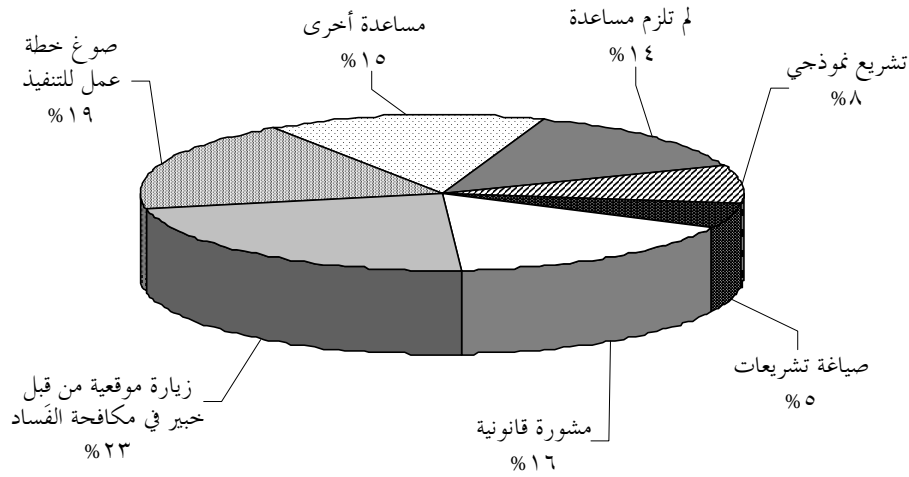
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٦ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها  
(بالنسبة المتوية)



٢٧- وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كان أكثر أنواع المساعدة اللازمة لضمان الامتثال الكامل للمادة ٦ هو المساعدة في صوغ خطة عمل مناسبة، حسبما أبلغت ٢٢ في المائة من الدول الأطراف التي طلبت مساعدة تقنية. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصبحت الزيارة الموقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد هي أكثر أشكال المساعدة المطلوبة، حسبما أبلغت ٢٣ في المائة من تلك الدول الأطراف (انظر الشكل ٧).

الشكل ٧

أنواع المساعدة التقنية التي تحتاج إليها ٢٥ دولة طرفا أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٦ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

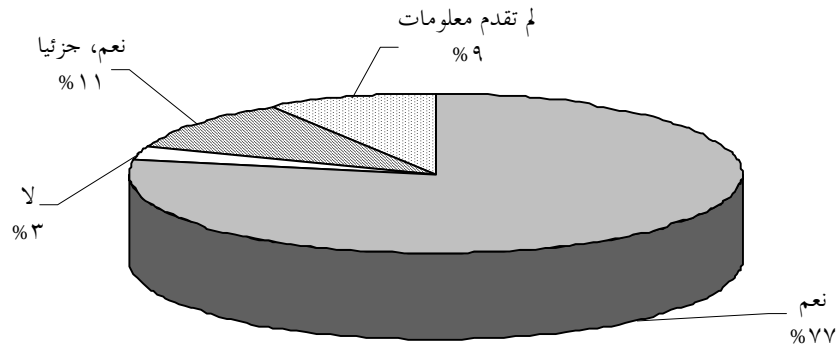


### ٣- المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

٢٨- خلال فترة الإبلاغ من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، سُجل ارتفاع كبير في نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن امتثالها الكامل للمادة ٩، من ٥٦ إلى ٧٧ في المائة (انظر الشكل ٨).

الشكل ٨

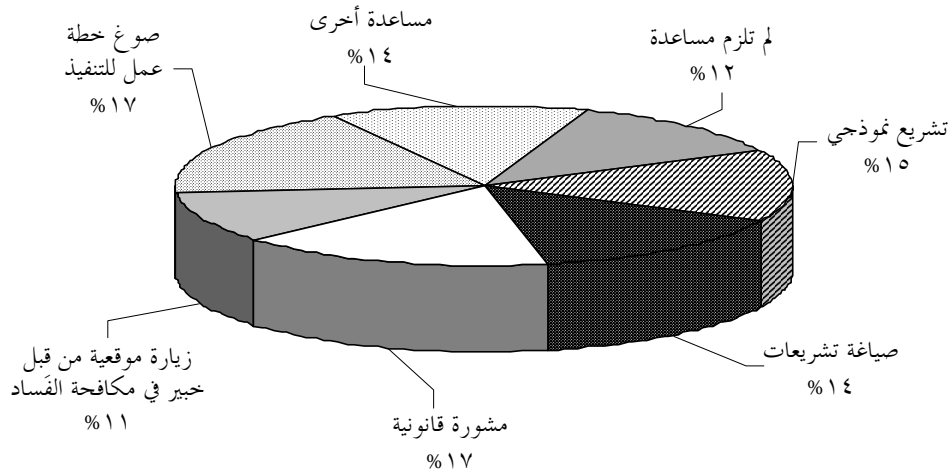
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٩ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٢٩- ومن ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حدثت زيادة في نسبة الدول التي طلبت زيارة موقعية من قبل خبير في مكافحة الفساد (من ٨ إلى ١١ في المائة) ومساعدة في صياغة التشريعات (من ١٢ إلى ١٤ في المائة). وفي غضون ذلك، انخفضت نسبة الدول الأطراف التي طلبت المساعدة في صوغ خطة عمل لتنفيذ المادة ٩ من ١٩ في المائة إلى ١٧ في المائة (انظر الشكل ٩). وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لم تُقد ١٢ في المائة من الدول الأطراف المبلّغة بأنها بحاجة إلى المساعدة، أي بنسبة ٤ في المائة أقل مقارنة بالرقم في تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

الشكل ٩

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٢١ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٩ أو عن عدم تنفيذها لها

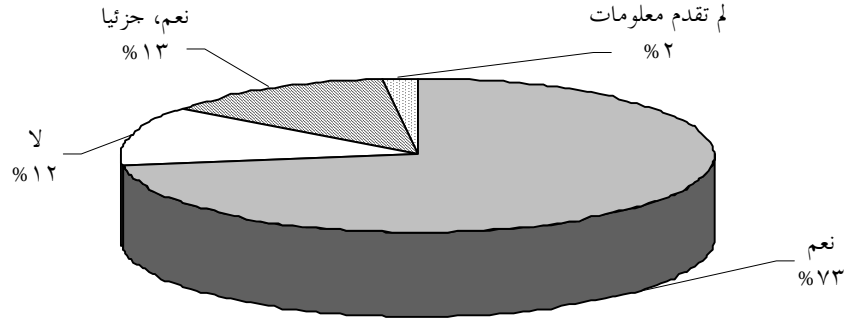


## باء- التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث من الاتفاقية)

٣٠- حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٧٣ في المائة من الدول الأطراف المبلّغة قد نفذت جميع أحكام الفصل الثالث من الاتفاقية، بينما أبلغت ١٣ في المائة عن امتثالها الجزئي لها. ولم تقدم ٢ في المائة من الدول المبلّغة أي معلومات عن المسألة وأبلغت ١٢ في المائة عن أنها لم تمثل لأحكام الفصل الثالث من الاتفاقية (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠

نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للفصل الثالث من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها له ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)

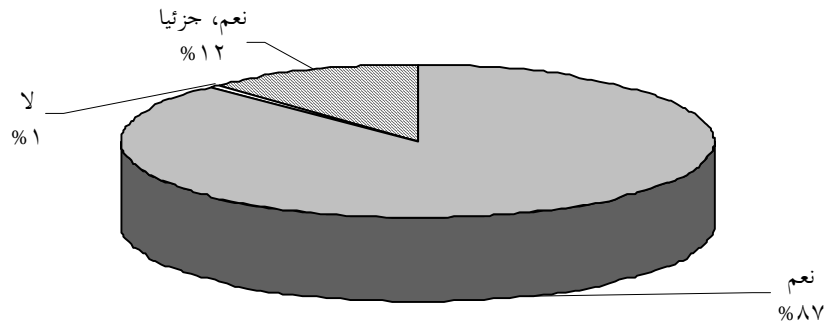


#### ١- رشو الموظفين العموميين الوطنيين (المادة ١٥)

٣١- بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل للمادة ١٥ قد ازدادت من ٨٢ إلى ٨٧ في المائة. وبناء على ذلك، كانت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي لتلك المادة قد انخفضت من ١٢ في المائة إلى ١٨ في المائة (انظر الشكل ١١).

الشكل ١١

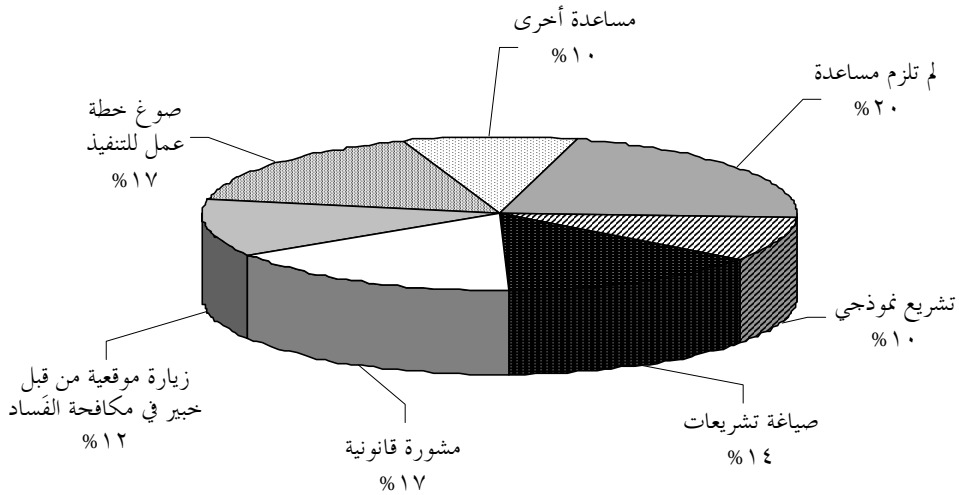
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ١٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها (بالنسبة المئوية)



٣٢- وبين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت نسبة الدول التي طلبت مشورة قانونية قد ارتفعت من ١١ إلى ١٧ في المائة. وكانت نسبة الدول التي طلبت المساعدة في صوغ خطة عمل لتنفيذ المادة ١٥ قد بلغت أيضا ١٧ في المائة. أما نسبة الدول الأطراف التي لم تطلب أي مساعدة لتنفيذ المادة ١٥ فقد انخفضت من ٣٢ إلى ٢٠ في المائة (انظر الشكل ١٢).

الشكل ١٢

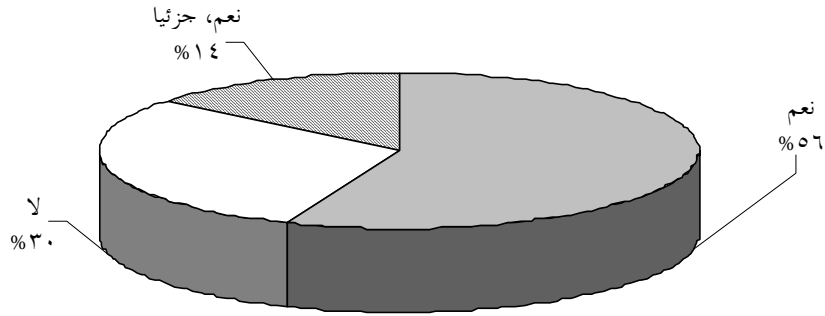
أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ١٠ دول أطراف أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ١٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها



٢- رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (المادة ١٦)

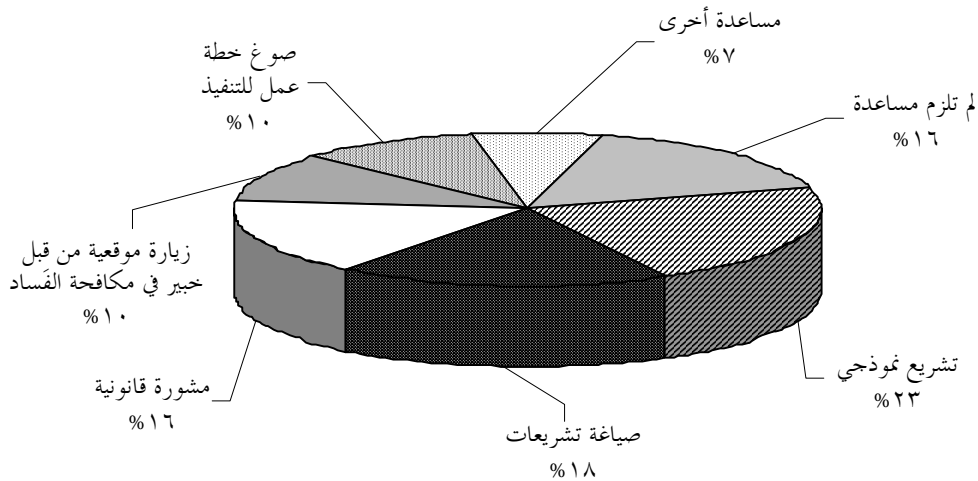
٣٣- بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بتنفيذها الكامل للمادة ١٦ قد ارتفعت من ٤٨ إلى ٥٦ في المائة. بيد أن نسبة الدول الأطراف التي أفادت بعدم التنفيذ ارتفعت أيضا من ١٦ إلى ٣٠ في المائة (انظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣  
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ١٦ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها  
(بالنسبة المئوية)



٣٤ - وبين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حدثت زيادة في نسبة الدول الأطراف التي طلبت مساعدة تقنية من أجل صياغة التشريعات (من ١٤ إلى ١٨ في المائة) والمشورة القانونية (من ١٤ إلى ١٦ في المائة) وذلك لضمان التنفيذ الكامل للمادة ١٦. ورغم أن صياغة التشريعات النموذجية كانت أكثر أنواع المساعدة التقنية المطلوبة، فقد انخفضت نسبة الدول التي طلبتها من ٢٦ إلى ٢٣ في المائة (انظر الشكل ١٤)

الشكل ١٤  
أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٣٤ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ١٦ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

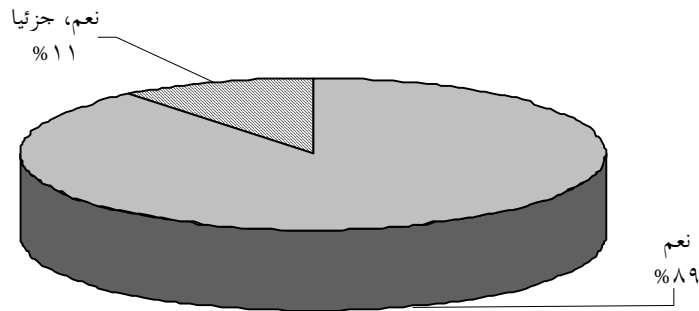


٣- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي  
(المادة ١٧)

٣٥- بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ حدث انخفاض ضئيل في نسبة الدول الأطراف التي أفادت بامتثالها الكامل للمادة ١٧، من ٩١ إلى ٨٩ في المائة (انظر الشكل ١٥)

الشكل ١٥

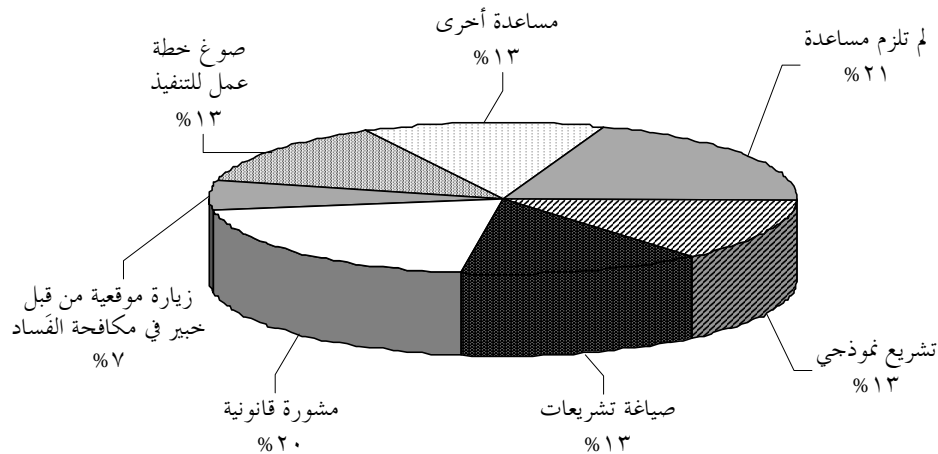
الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ١٧ من الاتفاقية



٣٦- وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لم تكن أي مساعدة تلزم ٢١ في المائة من الدول الأطراف لضمان التنفيذ الكامل للمادة ١٧. بيد أن نسبة الدول التي طلبت مشورة قانونية ارتفعت من ١٨ إلى ٢٠ في المائة (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها سبع دول أطراف أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ١٧ من الاتفاقية

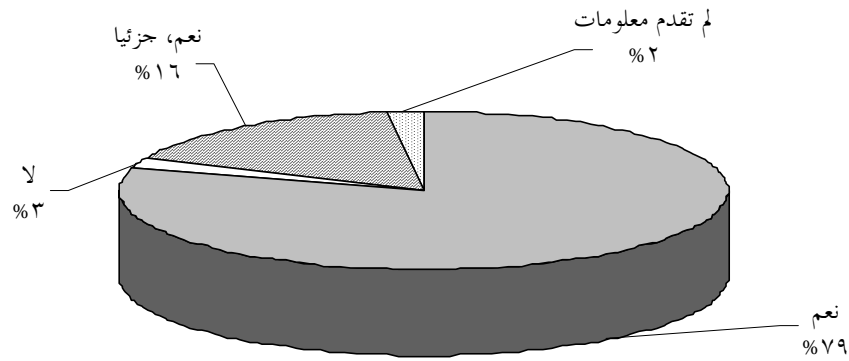


## ٤ - غسل العائدات الإجرامية (المادة ٢٣)

٣٧ - ارتفعت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن امتثالها الكامل للمادة ٢٣ بما مقداره ٦ في المائة خلال فترة الإبلاغ. بيد أنه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أفادت ٣ في المائة من الدول الأطراف المبلّغة بأنها لم تنفّذ تلك المادة (انظر الشكل ١٧).

الشكل ١٧

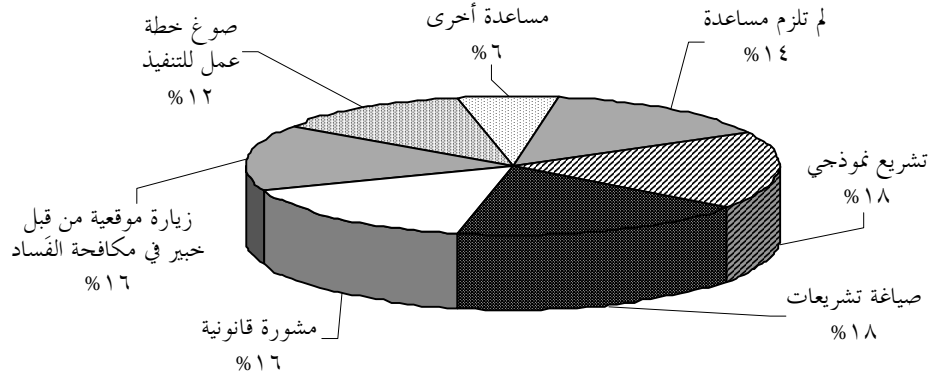
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٢٣ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٣٨ - وفيما يتعلق بالمادة ٢٣، لم تحدث أي زيادة، بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في نسبة الدول الأطراف المبلّغة التي أفادت بأنها تحتاج إلى المساعدة في صياغة التشريعات والتشريع النموذجي (من ١٣ إلى ١٨ في المائة للحالتين)، ما يضيفي الغلبة على هذين النوعين من المساعدة التقنية. وخلال فترة الإبلاغ، تغيرت نسبة الدول التي طلبت "مساعدة أخرى" تغيراً كبيراً أيضاً إذ انخفضت من ١١ إلى ٦ في المائة (انظر الشكل ١٨).

الشكل ١٨

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ١٦ دولة طرفا أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٢٣ ، من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ،

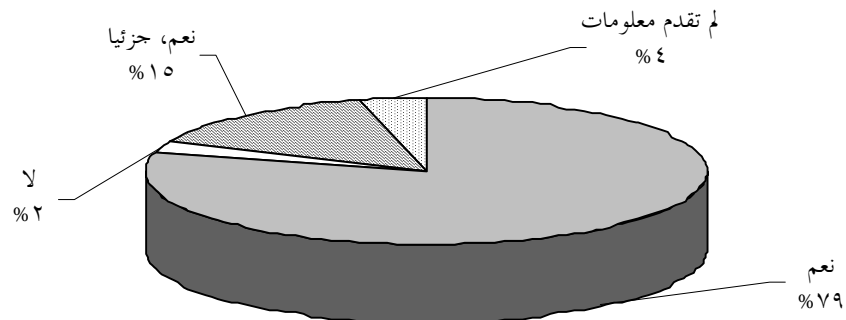


#### ٥- إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

٣٩- بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بامتثالها الجزئي للمادة ٢٥ قد انخفضت من ٢٢ إلى ١٥ في المائة. وأبلغت ٢ في المائة من الدول الأطراف عن عدم امتثالها لها، بينما كانت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بتنفيذها الكامل لها قد ارتفعت من ٧٦ إلى ٧٩ في المائة (انظر الشكل ١٩).

الشكل ١٩

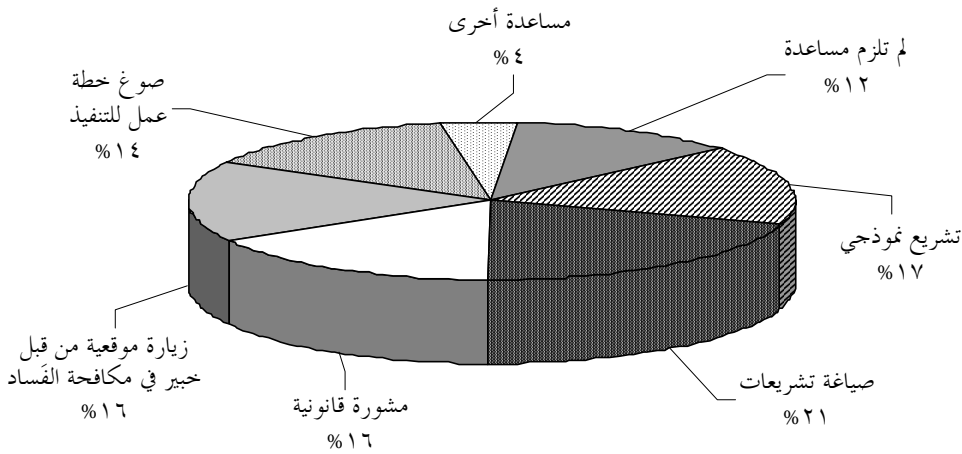
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٢٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٤٠ - وقد أصبحت صياغة التشريعات نوع المساعدة الرئيسي المطلوب لضمان التنفيذ الكامل للمادة ٢٥، إذ ارتفعت من ١٦ إلى ٢١ في المائة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحدث انخفاض في نسبة الدول التي طلبت المساعدة في صوغ خطة عمل للتنفيذ (من ١٦ إلى ١٤ في المائة)، كما حدث انخفاض في أنواع المساعدة الأخرى (من ٦ إلى ٤ في المائة) (انظر الشكل ٢٠).

الشكل ٢٠

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ١٣ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٢٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

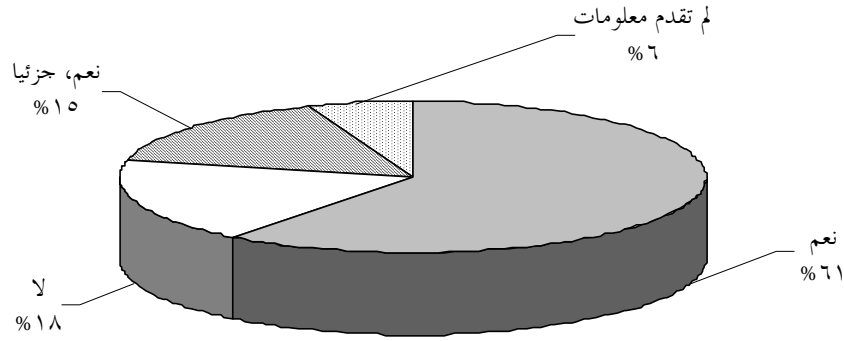


### جيم - استرداد الموجودات (الفصل الخامس من الاتفاقية)

٤١ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٦١ في المائة من الدول المبلّغة قد نفذت جميع الأحكام الواردة في الفصل الخامس من الاتفاقية، بينما أبلغت ١٥ في المائة عن امتثالها الجزئي لها. ولم تنفذ ١٨ في المائة من الدول المبلّغة الأحكام الواردة في الفصل الخامس ولم تقدم ٦ في المائة أي معلومات عن المسألة (انظر الشكل ٢١).

الشكل ٢١

نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للفصل الخامس من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها له ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)

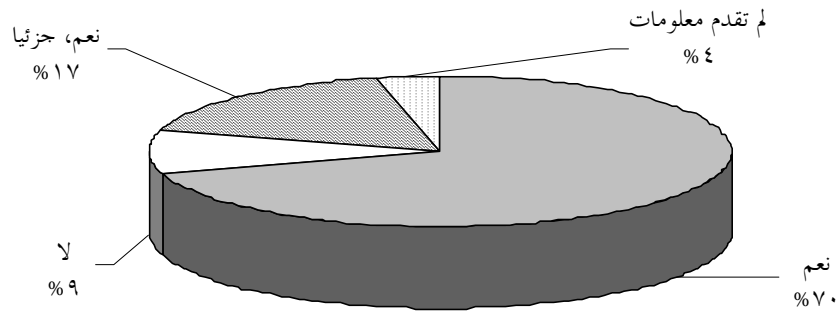


#### ١- منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة (المادة ٥٢)

٤٢- من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ظلت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل للمادة ٥٢ مستقرة نسبياً بينما كانت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بأنها لم تنفذ تلك المادة قد ازدادت زيادة كبيرة من صفر إلى ٩ في المادة (انظر الشكل ٢٢).

الشكل ٢٢

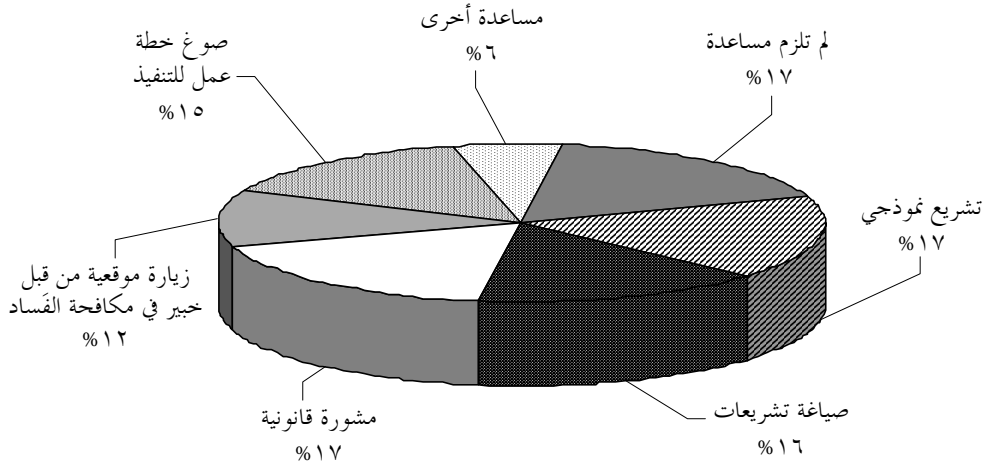
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥٢ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٤٣ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كان أكثر أنواع المساعدة التقنية التي طلبت لضمان التنفيذ الكامل للمادة ٥٢ من الاتفاقية هو المساعدة على صوغ خطة عمل للتنفيذ التي طلبتها ١٨ في المائة من الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي لتلك المادة أو عن عدم تنفيذها لها. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصبحت المشورة القانونية والتشريع النموذجي شكلي المساعدة اللذين كانا أكثر أشكال المساعدة المطلوبة لتيسير تنفيذ المادة ٥٢ (انظر الشكل ٢٣).

الشكل ٢٣

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٣٨ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٢ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

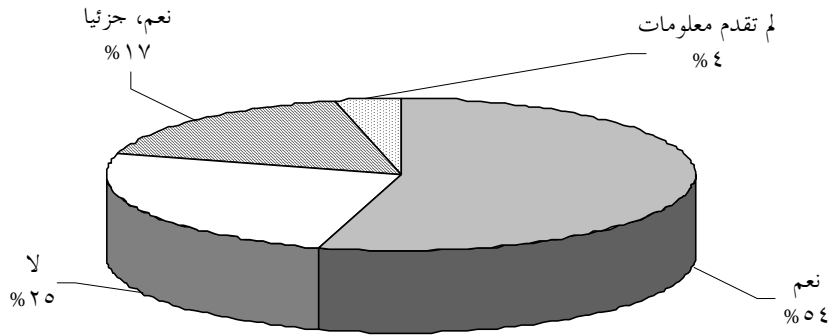


## ٢ - تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات (المادة ٥٣)

٤٤ - فيما يتعلق بالمادة ٥٣، كانت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٣ من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٣ أو عن عدم تنفيذها لها قد انخفضت انخفاضاً شديداً، من ٣٦ إلى ١٧ في المائة. وخلال الفترة نفسها، كانت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن عدم تنفيذها للمادة ٥٣ قد ازدادت زيادة كبيرة، من ١١ إلى ٢٥ في المائة (انظر الشكل ٢٤).

الشكل ٢٤

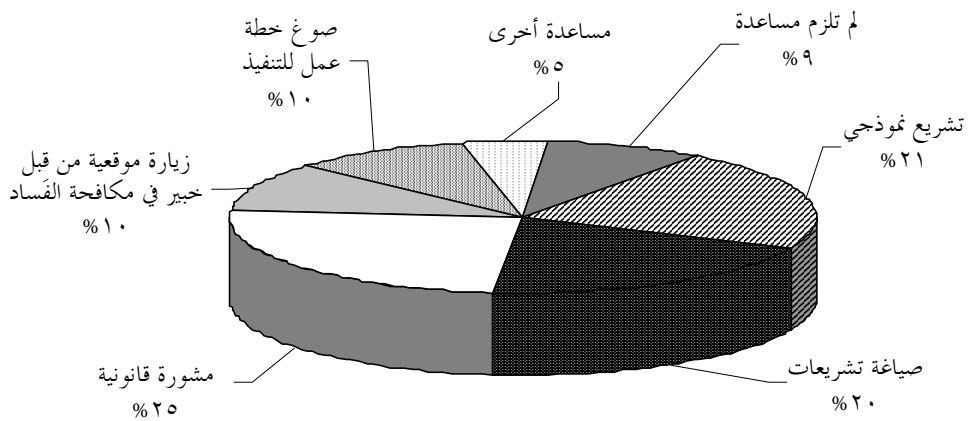
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥٣ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٤٥ - وتكررت الحاجة إلى المشورة القانونية بغية تنفيذ المادة ٥٣. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كان ذلك النوع من المساعدة قد طلب من قبل ٢٢ في المائة من الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي لتلك المادة أو عن عدم تنفيذها لها، بينما كان ذلك الرقم قد وصل حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٥ في المائة (انظر الشكل ٢٥).

الشكل ٢٥

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٣٦ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٣ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

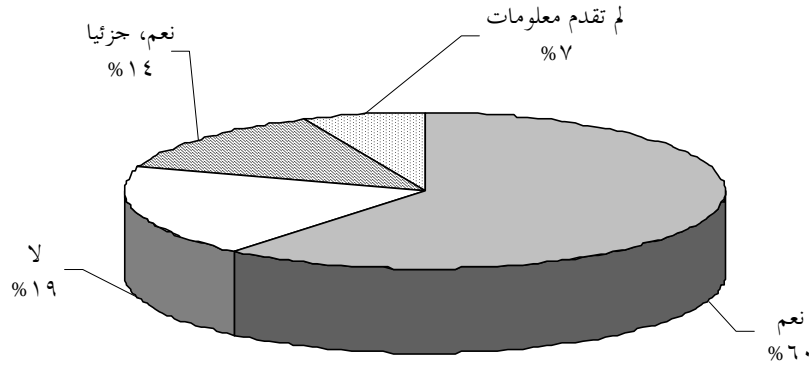


### ٣- آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة (المادة ٥٤)

٤٦- فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٥٤ من الاتفاقية، كانت نسبة الدول الأطراف المبلّغة التي أفادت بامتثالها الكامل لتلك المادة قد ارتفعت من ٣٨ إلى ٦٠ في المائة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبناء على ذلك، كانت نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٤ قد انخفضت خلال تلك الفترة من ٥٣ إلى ١٤ في المائة (انظر الشكل ٢٦).

الشكل ٢٦

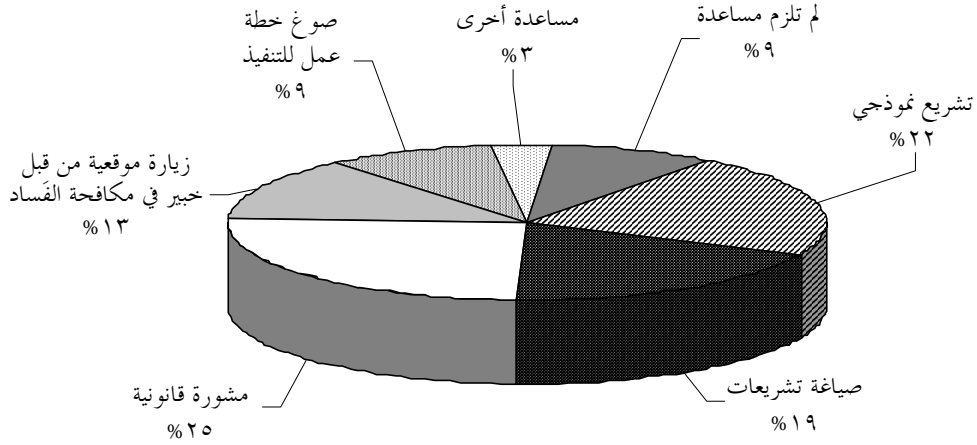
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥٤ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المتوية)



٤٧- وظلت المشورة القانونية أكثر أنواع المساعدة التقنية التي طلبت لضمان التنفيذ الكامل للمادة ٥٤ من الاتفاقية. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٢٥ في المائة من الدول التي أبلغت عن تنفيذها الجزئي لتلك المادة أو عن عدم تنفيذها لها قد طلبت تلك المساعدة، بزيادة قدرها ٤ في المائة مقارنة بالنسبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٢٧).

الشكل ٢٧

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٣٩ دولة طرفا أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٤ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

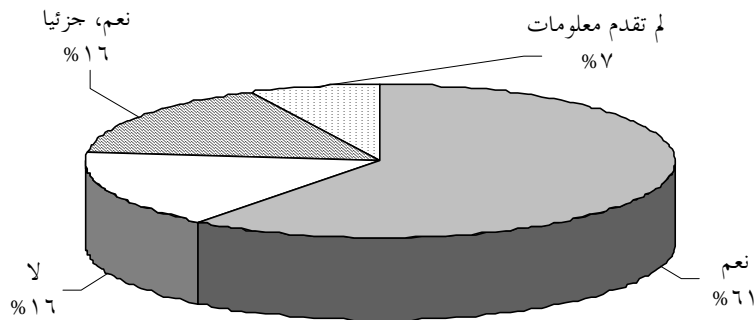


#### ٤- التعاون الدول لأغراض المصادرة (المادة ٥٥)

٤٨- حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٦١ في المائة من الدول الأطراف المبلغة قد أفادت بامتثالها الكامل للمادة ٥٥ من الاتفاقية، أي بنسبة ٦ في المائة أقل مما كانت عليه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة الدول الأطراف التي أفادت بعدم امتثالها لتلك المادة قد ارتفعت من ١١ في المائة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ١٦ في المائة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. (انظر الشكل ٢٨).

الشكل ٢٨

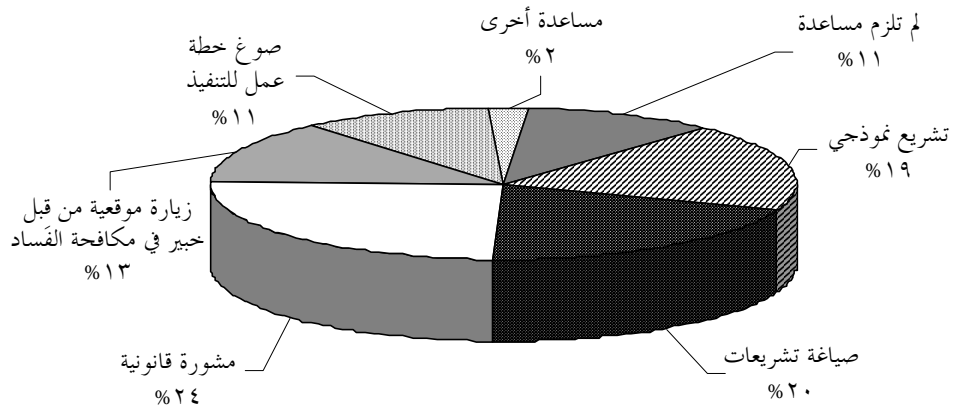
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٤٩- وبينما كان نوع المساعدة التقنية الرئيسي الذي طلبته الدول الأطراف المبلغة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لتيسير التنفيذ الكامل للمادة ٥٥ من الاتفاقية هو صوغ التشريعات النموذجية، أصبحت المشورة القانونية، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، هي أكثر أنواع المساعدة المطلوبة. وخلال فترة الإبلاغ، كانت نسبة الدول الأطراف التي طلبت ذلك النوع من المساعدة قد ازدادت من ٢٠ إلى ٢٤ في المائة (انظر الشكل ٢٩).

الشكل ٢٩

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٢٥ دولة طرفاً أبلغت عن تنفيذها الجزئي للمادة ٥٥ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها

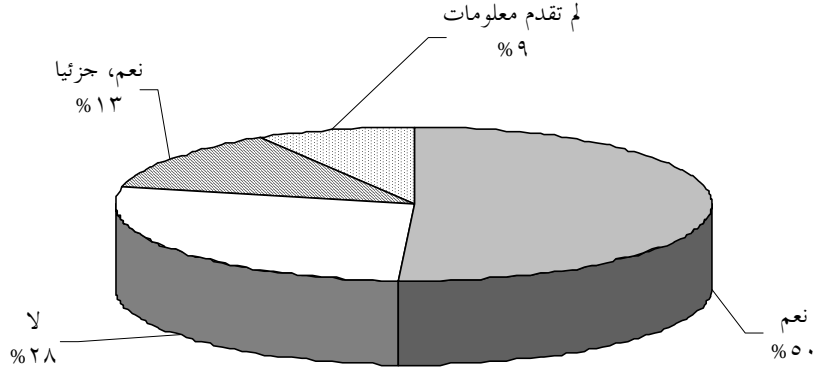


##### ٥- إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

٥٠- كانت نسبة الدول الأطراف المبلغة التي أفادت بامتثالها الكامل للمادة ٥٧ من الاتفاقية قد ارتفعت من ٤٤ إلى ٥٠ في المائة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. بيد أن نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن عدم امتثالها للمادة المستعرضة ازدادت أيضاً من ١١ إلى ٢٨ في المائة خلال الفترة نفسها (انظر الشكل ٣٠).

الشكل ٣٠

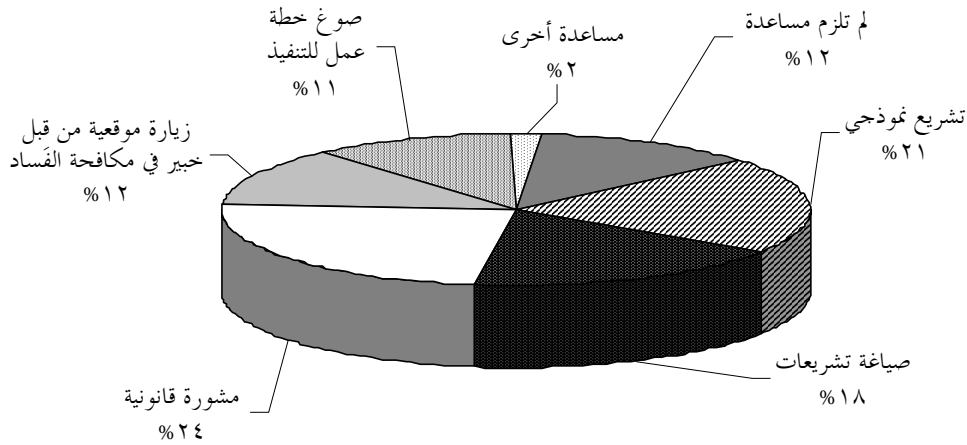
نسبة الدول الأطراف التي أبلغت عن تنفيذها الكامل أو الجزئي للمادة ٥٧ من الاتفاقية أو عن عدم تنفيذها لها ونسبة الدول الأطراف التي لم تقدم أي معلومات عن المسألة (بالنسبة المئوية)



٥١- وظلت المشورة القانونية أكثر أنواع المساعدة التقنية التي طلبت لتيسير التنفيذ الكامل للمادة ٥٧ من الاتفاقية. وخلال فترة الإبلاغ، كانت نسبة الدول الأطراف التي طلبت ذلك النوع من المساعدة قد ارتفعت من ١٩ إلى ٢٤ في المائة (انظر الشكل ٣١).

الشكل ٣١

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها ٣٦ دولة طرفاً أبلغت عن امتثالها الجزئي للمادة ٥٧ من الاتفاقية أو عن عدم امتثالها لها



## رابعاً- الاحتياجات العالمية من المساعدة التقنية

٥٢- من بين ٦٦ دولة طرفاً قدمت تقارير التقييم الذاتي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت ٦٨ في المائة (أكثر من الثلث) قد طلبت مساعدة تقنية بغية ضمان الامتثال الكامل لمواد الاتفاقية المستعرضة؛ وكانت أكثر أنواع المساعدة المطلوبة هي المشورة القانونية (٢١ في المائة من الدول الأطراف) وصياغة تشريع نموذجي (١٨ في المائة) وصياغة التشريعات (١٧ في المائة). ولم تكن تلك الأرقام تختلف اختلافاً كبيراً عن الاستنتاجات حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ عندما طلبت ٢١ في المائة من الدول المشورة القانونية وطلبت ١٨ في المائة المساعدة في صياغة تشريع نموذجي وطلبت ١٨ في المائة أخرى المساعدة في صياغة التشريعات (انظر الشكل ٣٢).

الشكل ٣٢

أنواع المساعدة التقنية التي احتاجت إليها الدول الأطراف التي طلبت تلك المساعدة

